الكبرى كما في السادس سالبة جزئية بالخلف وهو ههنا جعل
نقيض النتيجة كلية كبرى وصغرى القياس صغرى لينتج ما ينافي
الكبرى مثلا لا كل ج ب وكل ج ا فبعض ب ا والا فلا شيء من ب ا
وهو مع الصغرى ينتج لا شيء من ج ا د وقد كان في الكبرى كل ج ا د
وقس عليه بواقي الضروب او عكس الصغرى ليرتد الى الشكل الاول
فينتج النتيجة المطلوبة وهذا انما يجري في الضروب الاربعة الاول
واما الخامس والسادس فلكون الكبرى جزئية غير صالحة لكبروية
الشكل الاول او عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الرابع ثم عكس الترتيب
فيصير شكلا اولا فينتج نتيجة ثم عكس النتيجة ليحصل النتيجة
المطلوبة وهذا انما يجري في الاول والخامس دون البواقي كما لا يخفى
او الرد الى الثاني بعكسهما فينتج النتيجة المطلوبة وهذا انما يجري
في الثاني والرابع دون الاول والثالث لايجابهما والسادس لجزئية
الكبرى والخامس لايجابهما ولجزئية الكبرى معا وربما بين بالافتراض
في الصغرى اذا كانت موجبة جزئية مثلا بعض ج ب وكل ج ا
فنفرض ذلك البعض د فكل د ج وكل د ب فكل د ا فنقول
و د ا فبعض ب ا في الكبرى اذا كانت جزئية مثلا كل ج ب
بعض ج ا فنفرضه د فكل د ج وكل ج ب فكل د ب وكل د ا
فبعض ب ا وهذا لا يجري في الاولين والا د ا ع وانما لم ينتج
الا دلان كلية لان الاصغر يجوز عمومه من الاكبر نحو كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق او لا شيء من الانسان بفرس ثم هذه
البيانات ثم لا يفيد الا لزوم النتيجة لمقدمتي هذا الشكل لا يفيد

الكلية

الكلية وان اللزوم بالذات واما البيان اللمي فهو ان الصغرى قد حكمت
ان افراد الاوسط هي افراد الاصغر والكبرى قد حكمت بان تلك الافراد
ثبت له الاكبر او سلب عنه واشترك افراد الاوسط في الصغرى
والكبرى لكون احدهما كلية فبعض افراد الاصغر ما ثبت له الاكبر او سلب
عنه وقد ظهر بهذا ان النتيجة لازمة لهذا الشكل لزوما بالذات وان شئت
فارجع حاصل الافراض الى هذا ليصير برهانا لميا جاريا في جميع الضروب
والعلم الحق عند علام الغيوب ولما كان المتوهم ان يتوهم ان هذين
الشكلين لا ينتجان الا بالارجاع الى الشكل الاول فلا حاجة الى هذين
دفعه بقوله وفي الشفاء ان هذين الشكلين وان رجع الى الاول
فلهما خاصة وهي ان الطبيعي في بعض المقدمات ان احد الطرفين متعين
بالموضوعية والمحمولية كما في قولنا الانسان كاتب فالانسان متعين بالموضوعية
وانكانت بالمحمولية حتى لو عكس كان غير طبيعي ويحتاج في اثباتها الى بيان
فالترتيب الطبيعي للمقدمات ربما لم ينتظم الا على احد هذين ولو عكس
احد المقدمات صارت غير طبيعية فلهما عنهما غنية وايضا لا يمكن
ارجاع بعض الضروب الى الشكل الاول ايضا والله اعلم ويشترط في الشكل
الرابع اما كلا الامرين ايجابهما مع كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف
مع كلية احديهما واما ان لا يكن احد هذين الامرين بل يكونان اما موجبتين
مع جزئية الصغرى او سالبتين او مختلفتين مع جزئيتهما لزم الاختلاف
في النتيجة الموجب للعقم اما في الصورة الاولى فلصدق بعض الحيوان
انسان وكل فرس حيوان او كل ناطق حيوان والصادق في الاول السلب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)